معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة تيبازة

أ.د. أمبارك بلالطة–جامعة الجزائر 3

أ. محمد يونسي–المركز الجامعي لتيبازة

mohyou833@gmail.com

ملخـص:

لقد اهتمت الجزائر بالسياحة الوطنية باعتبارها موردا هاما للاقتصاد الوطني، وقد تم التأكيد على ذلك من طرف السلطات العليا للبلاد في أكثر من مناسبة من خلال الضرورة الارتقاء بالقطاع السياحي إلى درجة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ففي إطار سياسة التنمية المستدامة للسياحة لما لها من دور في إيجاد التوازنات الاجتماعية واستمرارها، خاصة وأن الجزائر تزخر برصيد كبير من مقومات السياحة التي تجعلها في المراتب الأولى في الإمكانيات السياحية في العالم.

وتعتبر ولاية تيبازة واجهة سياحية قوية على المستوى الوطني لما تزخر به من ثروتها السياحية ومواقعها التاريخية الهامة : حيث يتسع الساحل على طول قدره 123 كلم مع وجود 55 شاطئ إلى جانب الثروات الأخرى التي توفر إمكانيات ومقومات سياحية تسمح بجلب مستثمرين في هذا المجال، لكن رغم كل الظروف والإمكانيات والثروات الطبيعية الهائلة يبقى هذا القطاع في تيبازة يعاني من العديد من المشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا، ويرجع ذلك إلى معوقات تحد بين أصحاب رؤوس الأموال وبين الاستثمار في المجال السياحي والتي كانت من بين الأسباب التي دفعتهم إلى عدم المخاطرة في هذا المضمار الصعب خاصة وأنه في بداية مرحلته، ولعل من بين أكبر المشاكل التي يعاني منها المستثمر في هذا المجال نجد مشكل العقار السياحي، ومشكل تمويل الاستثمارات السياحية إضافة إلى المشاكل الإدارية والأمنية، حيث أن معظم الاستثمارات السياحية تتوقف أشغالها بسبب هذه المشاكل، وهذا يظهر جليا من خلال الإحصائيات المسجلة.

.

المقدمة:

رغم أن الجزائر تزخر بثروة سياحية معتبرة كفيلة بأن تجعلها قطبا سياحيا هاما، إلا أن هذا لا يكفي لقيام صناعة سياحية حقيقية وإنما ينبغي وضع إستراتيجية فعالة لتثمين تلك الموارد واستغلالها أمثل استغلال بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفي المقابل يجب أن هذه الموارد بعناية خاصة تسمح بحمايتها والحفاظ على استمراريتها، وعلى غرار ذلك فإن القطاع السياحي الجزائري يعاني ولفترة طويلة الإهمال وسوء التسيير وتهميشه بعدم إعطائه الدور اللائق به في البرامج التنموية، وهو ما أدى إلى تدهور الوضع الذي آل إليه هذا القطاع، وهو ما يؤثر سلبا على فعالية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

ويتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصا في تهيئة البنية التحتية وحماية التراث الثقافي، حيث تعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، وفي هذا الصدد أوليت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي وترقيته وتطويره من خلال توفير الجو الملائم ليتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، ولكن رغم كل الإمكانيات المعتبرة والمتنوعة لبلادنا يبقى هذا النوع من الاستثمارات يعاني من عدة مشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا، ولعل من بين اكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر في هذا الصدد نجد مشكل التمويل ومشكل العقار السياحي، حيث أن عددا كبيرا من الاستثمارات السياحية تتوقف بسبب هذا المشكل.

وعليه فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن التطرق إليها من خلال طرح التساؤل التالي:

في إطار السعي من أجل النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، ما هي المشاكل التي تعيق تنمية الاستثمارات السياحية في الجزائر عموما؟ وفي ولاية تيبازة خصوصا؟

ولتحقيق مبتغى هذه الدراسة يتم الإجابة على التساؤل السابق بالتطرق إلى المحاور التالي:

- الاستثمار والدورة الاقتصادية
- عرض توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب القطاعات للفترة 2002-2015
- مشاكل الاستثمار السياحي في تيبازة
- المنتجات السياحية الواجب تنميتها في تيبازة

الاستثمار والدورة الاقتصادية:

تعتبر نظرية الاستثمار هي الأساس في تفسير الدورة الاقتصادية، فالاستثمار يؤثر على الدورة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي من زاويتين ويؤدي تفاعلهما إلى حدوث الدورة الاقتصادية.

المفهوم الاقتصادي للاستثمار

قد يختلف الاقتصاديون حول الاستثمار لكن يتفق الكل على أنه ليس هناك استثمار ما لم تكن هناك عملية خلق ثروة، فالاستثمار هو تخصيص موارد آنية متاحة بغية تحقيق نتائج موزعة عبر الزمن مستقبلا، والتي تفوق الإنفاق الاستثماري أو التكلفة المبدئية.

يعرّف كينز الاستثمار بأنه : "يتضمن كل المنتجات التي يشتريها مقاول من مقاولين آخرين ويوجهها إلى مخزونه الذي يودع فيه المنتجات التامة وغير التامة"[1]، ويقول أيضا: "إن الاستثمار هو تلك النفقة التي تحفز على الشراء والتي بدورها تخلق الاستثمارات"[2]

أما الاقتصادي بوارك (BOHM BAWERK) فقد أعطى تعريف محدد وواضح للاستثمار حيث يعتبر أن الاستثمار هو التخلي عن نفقة حالية من أجل تعظيم القدرة الإنتاجية للمؤسسة وهذا عن طريق شراء رأس مال تقني (آلات، معدات، بنايات... إلخ) أو عن طريق رأس مال بشري (تكوين، تأطير العمال)[3].

وكما عرفه الأستاذ محمد مطر على أنه[4]: التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.

كما يمكننا تعريفه على أنه تضحية بموارد حالية للحصول على نتائج أو مداخيل مستقبلية موزعة عبر الزمن بمبلغ إجمالي يفوق التكلفة المبدئية.[5]

وباعتباره متغير اقتصادي كلي فإننا يمكن تعريف الاستثمار على أنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها[6]، ويبرز هذا التعريف الارتباط القائم بين الاستثمار والادخار في علاقة تمويلية وبالاستهلاك بصورة غير مباشرة في علاقة إنتاجية في المجتمع الاقتصادي.

تصنيفات الاستثمار وفق شكل وتوقيت التدفقات النقدية:

[1]PIERRE DITERLIN , L'Investissement , Paris, P:22.
[2]JEAN-PIERRE COURIAUX, Macro-Economie, Economica, Paris,1988, P:366
[3]-PATRICK EPINGARD – Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Edition ELLIPES, 1991, p-p : 1 - 3.
[4] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 1999، ص 9.
[5] BOUGHABA ABDELLAH, Analyse et évaluation de projet, édition berti, Paris, 1998, p 7.
[6] حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2000، ص 37.

يمكن تبويب الاستثمار في أنواع متعددة ويمكن تصنيفها طبقا لعدة معايير، وسنعرض تصنيفا وفق أربعة معايير فقط، التصنيف الأول يكون طبقا للغرض أو الهدف من الاستثمار، والثاني طبقا للجهة المعنية أما الثالث فيتم وفق علاقة الاستثمار بالبرامج المسطرة له، والرابع يتم وفق شكل وتوقيت التدفقات النقدية، وهو التصنيف الذي سنتطرق إليه.

ويقصد بالتدفقات تلك الناجمة عن الاقتراح الاستثماري، سواء كانت تدفقات خارجة أو داخلة، وهنا يمكن التمييز بين أربعة أشكال مرتبة حسب تدفقاتها:[1]

1. استثمارات ذات تدفق نقدي خارج وحيد وتدفق نقدي داخل وحيد:

في هذا النوع من الاستثمارات تتم التدفقات النقدية سواء الخارجة أو الداخلة مرة واحدة في لحظة زمنية معينة، حيث أن التدفق النقدي الخارج هو ثمن شراء الأصل الاستثماري، بينما التدفق النقدي الداخل يتمثل في بيع الأصل في نهاية المدة، وهذا ما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم01: استثمارات ذات تدفق نقدي خارج وحيد وتدفق نقدي داخل وحيد

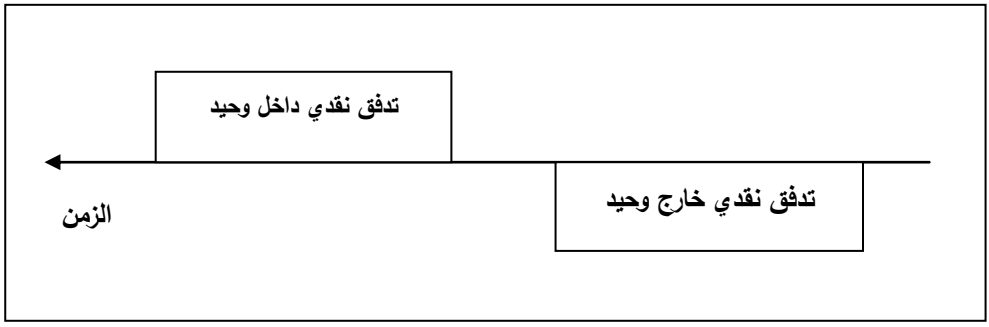

المصدر: . BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 9

2. استثمارات ذات تدفقات نقدية خارجة متعددة وتدفق نقدي داخل وحيد:

هذا النوع من الاستثمارات والتي يحدث فيها الاستثمار المبدئي خلال فترات زمنية متعددة وتتمثل التدفقات النقدية الخارجة في تكلفة الإنشاء والإعداد المتعلقة بالمشروع، بينما العائد المتوقع منها يتم الحصول عليه في لحظة زمنية معينة والذي يمثل قيمة بيع مخلفات المشروع عند نهاية عمره الافتراضي، لذلك فإن هذه الاستثمارات تأخذ طابعا اجتماعيا، ويمكن تمثيل هذا الصنف كما يلي:

[1] BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 8.

الشكل رقم02: استثمارات ذات تدفقات نقدية خارجة متعددة وتدفق نقدي داخل وحيد

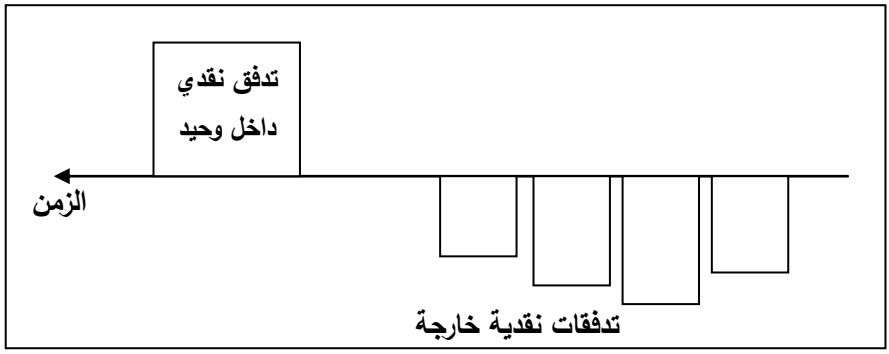

المصدر: . BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 9

3. استثمارات ذات تدفق نقدي خارج وحيد وتدفقات نقدية داخلة متعددة:[1]

تتطلب هذه الاستثمارات دفع قيمة الاستثمار المبدئي في لحظة معينة واحدة، بينما يترتب على ذلك سلسلة من التدفقات الداخلة على فترات زمنية، ومثال ذلك الاستثمار في الأوراق المالية، حيث أن التدفق النقدي الخارج يتمثل في شراء الأوراق المالية أما التدفقات الداخلة فتتمثل في الأرباح والتوزيعات والفوائد السنوية بالإضافة إلى قيمة هذه الأوراق في نهاية مدة الاستثمار[2]،ويمكن تمثيل هذا الصنف كما يلي:

الشكل رقم03: استثمارات ذات تدفق نقدي خارج وحيد وتدفقات نقدية داخلة متعددة

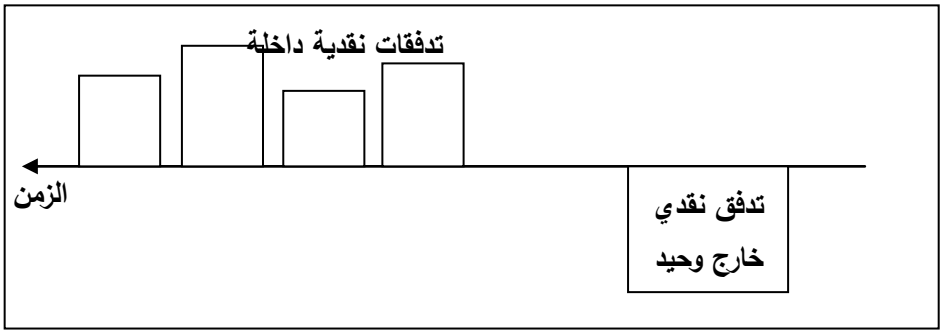

المصدر: . BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 9

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مدخل معاصر للإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص48.
[2] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 245.

4. استثمارات ذات تدفقات نقدية خارجة متعددة وتدفقات نقدية داخلة متعددة:

تكون التدفقات الخارجة في السنوات الأولى متعددة، أي في مرحلة الإعداد قبل بدء التشغيل، ثم تحدث التدفقات الداخلة من مكاسب سنوية، إضافة إلى قيمة الأصل في نهاية المدة[1]، ومثال ذلك الاستثمارات الضخمة كالاستثمار في المصانع أو التجهيزات الضخمة، براءة الاختراع، ... الخ، وتأخذ التدفقات النقدية الشكل التالي:

الشكل رقم04: استثمارات ذات تدفقات نقدية خارجة متعددة وتدفقات نقدية داخلة متعددة

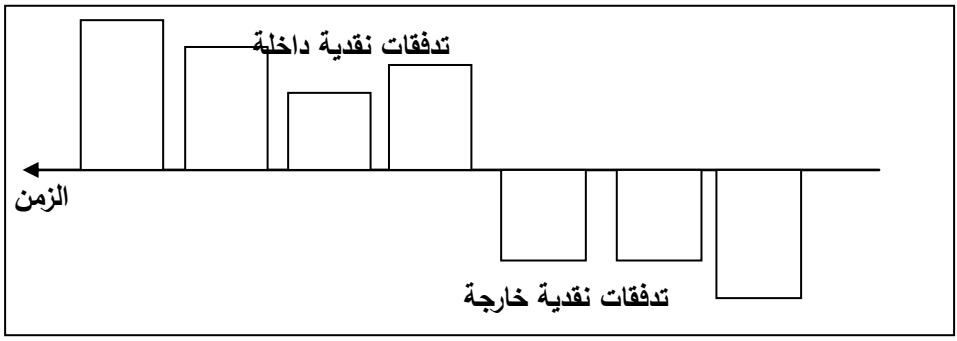

المصدر: . BOUGHABA ABDELLAH, op cit, p 9

فالاستثمار من ناحية هو المزيد من الإنفاق في الاقتصاد وهو بهذه الصفة يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني أكبر من حجم الإنفاق الأولي، هذا ما يعرف باسم "مضاعف الاستثمار" ذلك أن الإنفاق يؤدي إلى توزيع دخول، هذه الدخول بدورها ينفق منها نسبة للحصول على سلع استهلاكية مما يؤدي إلى توزيع دخول أخرى وإنفاق آخر على سلع استهلاكية...إلخ. وهذا يؤدي إلى إنفاق كلي أكبر من النفقة الأولية.

أما الأثر الثاني هو أن الاستثمار من ناحية أخرى هو إضافة إلى الطاقة الإنتاجية ويزداد الطلب عليه مع زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك وهذا ما يعرف باسم "مبدأ المعجل" فكلما زاد الدخل وزاد الاستهلاك، ومن ثم زيادة الطلب على الاستثمار. فكلما زاد الاستثمار يزيد من الدخل القومي عن طريق المضاعف ولكن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار، وقد اعتمد ساموبلسون SAMUELSON على هذا التفاعل بين الأثريين لتفسير الدورة الاقتصادية، كما بين كينز أن سبب البطالة والانكماش راجع إلى نقص في الطلب الفعلي و خاصة الاستثمار.[2]

عرض توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب القطاعات للفترة 2002–2015:

[1] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، المرجع السابق، ص 246

[2] حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي ، دار الشروق، 1992، ص- ص: 57-60.

سنتطرق في هذا المحور إلى توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب القطاعات للفترة 2002-2012، ثم نقارنها بتوزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب القطاعات للفترة 2002-2015.

فخلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2012 لاحظنا انجاز 195 مشروع استثماري في مجال السياحة ما يقابل 135595 مليون دج هذا ما يؤكد أنه لا يوجد اهتمام موافق لاهتمامات القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة الذي خصص له أكثر من 62% من قيمة المبلغ الإجمالي المخصص للاستثمارات، بينما أصبت اهتمامها أيضا على كل من قطاع النقل وقطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك باعتبارهما قطاعين مهمين في البنية التحتية التي تعتبر شرطا أساسيا في بناء اقتصاد سياحي، والهدف منه إنجاز وتهيئة قاعدة سياحية والقيام بالدراسات الكافية من أجل تحديد وتهيئة مناطق التوسع السياحي.[1]

أما فيما يخص ميدان التشغيل في القطاع السياحي فيعتبر ضعيفا نسبيا إذا ما قورن بعدد مناصب الشغل في القطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك، وكذلك عند مقارنتها مع عدد مناصب الشغل التي يحدثها قطاع السياحة في بلدان أخرى.

الجدول رقم 01: توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر حسب القطاعات منذ 2002 إلى غاية 2015

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة بالمليون دينار	النسبة%	مناصب الشغل	النسبة%
الزراعة	1218	2	176019	2	52366	5
البناء	11290	19	1323698	11	245911	24
الصناعة	9231	15	6503533	56	388219	38
الصحة	809	1	127684	1	19105	2
النقل	30669	51	1027480	9	158016	15
السياحة	789	1	982934	8	54862	5
الخدمات	6226	10	964388	8	107089	10
التجارة	2	0	37514	0	4100	0
الاتصالات	5	0	428963	4	4348	0
المجموع	60239	100%	11572213	100%	1034016	100%

المصدر: تقرير عن توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب القطاعات منذ 2002 إلى غاية 2015، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

[1] تقرير عن توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب القطاعات منذ 2002 إلى غاية 2012 ، الديوان الوطني للسياحة .

خلال هذه الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2015 لاحظنا انجاز 789 مشروع استثماري في مجال السياحة أي تضاعفت أربع مرات بالمقارنة مع عدد الاستثمارات المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2012، ما يقابل 982934 مليون دج ما يعادل أكثر من سبة أضعاف المبلغ المخصص خلال نفس الفترة الماضية، هذا ما يؤكد أنه يوجد اهتمام كبير بهذا القطاع، أي أن منذ سنة 2013 إلى 2015 حاولت الجزائر تجسيد السياحة بمفهومها كصناعة وهذا بعد الانخفاض المتزايد لأسعار البترول لتصل إلى 30 دولار للبرميل، كما أن الجزائر لم تغفل عن قطاع الصناعة الذي خصص له أكثر من 56% من قيمة المبلغ الإجمالي المخصص للاستثمارات، وكذا كل من قطاع النقل وقطاع البناء باعتبارهما قطاعين مهمين في البنية التحتية.

أما فيما يخص ميدان التشغيل في القطاع السياحي فلا يزال ضعيفا نسبيا رغم تطوره بمعدل 04%، من 3517 سنة 2012 إلى 54862 سنة 2015، أي تقريبا تضاعف 16 ضعف خلال هذه الفترة.

مشاكل الاستثمار السياحي في تيبازة:

إن ولاية تيبازة تتمتع بعدة مقومات سياحية منها مواقع وآثار تاريخية تعطي لها مكانة معتبرة في مجال السياحة، لهذا شهدت السنوات الأخيرة توافدا كبيرا للسياح وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: عدد السياح الوافدين لولاية تيبازة حسب نوع الفنادق المستقبلة:

		5*	4*	3*	2*	1*	غير مصنف	المجموع
2011	الوافدين	0	0	12 858	0	0	168 393	181 251
	الليالي	0	0	13 905	0	0	341 712	355 617
2012	الوافدين	0	0	15 810	0	0	187 078	202 888
	الليالي	0	0	16 905	0	0	366 676	383 581
2013	الوافدين	0	0	17 475	0	0	188 749	206 224
	الليالي	0	0	19 830	0	0	369 595	389 425
2014	الوافدين	0	0	14552	0	0	126326	140878
	الليالي	0	0	17398	0	0	147633	165031

المصدر: مديرية السياحة لولاية تيبازة 2015

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد السياح الوافدين في ارتفاع مستمر، عدا في السنة الأخيرة 2014 حيث نلاحظ انخفاضا هذا ما يرجع إلى تأخر إعادة تهيئة بعض المراكز السياحية الكبيرة والتي كانت تستقبل عددا هائلا في السنوات الماضية، فرغم ما تزخر به ولاية تيبازة من ثروة سياحية معتبرة إلا أن هذا لا يكفي لقيام صناعة سياحية حقيقية، وإنما ينبغي وضع إستراتيجية فعالة لتثمين تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يخدم التنمية الاجتماعية، كما يجب أن تحظى هذه الموارد بعناية خاصة تسمح بحمايتها والحفاظ على استمراريتها.

أولا: مشكل العقار السياحي

كان ولا يزال مشكل العقار السياحي موضوع اهتمام السلطات العمومية في ولاية تيبازة، فإذا اعتبرنا نقطة انطلاق أية سياسة هي التحديد المسبق للمواقع التي يتم فيها بناء المنشآت السياحية وتهيئتها وذلك بناءا على معايير ومقاييس مدروسة، فإن العقار السياحي قد حظي بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية خلال السنوات الأولى من الاستقلال من خلال الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 26 مارس 1966 الذي جاء لإحصاء وحماية المناطق والمواقع السياحية، وفي هذا القانون تم إعطاء مفهوم لمنطقة التوسع السياحي على أنها فضاء محمي ومصنف متضمن مناطق ذات أهمية سياحية.

وفي هذا الصدد فقد حددت 22 منطقة توسع سياحي في ولاية تيبازة بمساحة إجمالية تقدر بـ 1949,50 هكتار، وقد عمد هذا القطاع على مراحل متتالية إلى إنجاز مخطط التهيئة على مستوى الولاية من خلال القيام بتهيئة مناطق التوسع السياحي وتوضيح كيفية استغلالها، ثم إلى القيام بالدراسات التنفيذية للأشغال والتهيئة وكذا فك العزلة، ويمكن إحصاء مناطق التوسع السياحي في تيبازة كما يلي:

الجدول رقم 03: قائمة مناطق التوسع السياحي في تيبازة:

الرقم	الموقع	البلدية
01	العقيد عباس	دواودة
02	بوهارون	بوهارون
03	بوهارون2	بوهارون
04	خشني	عين تقورايت
05	تيبازة CET	تيبازة
06	تيبازة مطاريس شنوة	تيبازة
07	كورنيش شنوة	تيبازة
		شرشال
08	واد البلاع	شرشال
09	واد البلاع2	شرشال
10	سيدي غيلاس	سيدي غيلاس
11	سيدي غيلاس2	سيدي غيلاس
12	Pointe des oliviers	سيدي غيلاس
13	فيشي الصغير والكبير	سيدي غيلاس
		حجرة النص
14	قونيني	حجرة النص
15	قونيني2	حجرة النص
16	واد السبت	مسلمون
		قوراية
17	بونعامة	قوراية
18	Bois sacré	قوراية
19	سيدي براهم	قوراية
		الأرهاط
20	واد ملاح شرق غرب	الأرهاط
21	أغزوت	الأرهاط
22	داموس	داموس

المصدر: مديرية السياحة ولاية تيبازة 2016

من خلال هذا الجدول فإن مناطق التوسع السياحي في تيبازة تركزت على الشريط الساحلي، إلا أن المشاريع فيما يخص تهيئة المناطق اكتملت بنسبة 80% إلى غاية نهاية 2015، هذا يدل على أن المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع التي لم تنطلق يعود السبب في ذلك إلى العقار السياحي الذي يعاني من مشاكل عديدة نلخص منها:

- تمركز مساحات مناطق التوسع السياحي على الشريط الساحلي فقط، أي اهتمام القطاع بالسياحة الشاطئية دون الأنواع الأخرى.
- انتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية بمناطق التوسع السياحي.
- التأخر في القيام بعملية التهيئة بمناطق التوسع السياحي.
- عدم وجود سياسة ناجعة لجلب المستثمرين في مناطق التوسع السياحي، هذا ما أدى بالمستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذا القطاع إلى الاستثمار في أماكن خارج مناطق التوسع السياحي.
- تدهور المحيط الطبيعي مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل من فرص الاستثمار في بعض المناطق السياحية.

ثانيا: مشكل التمويل

ويعتبر من أكبر المشاكل التي تعرقل مسار التنمية السياحية في الجزائر، حيث أثبتت الإحصائيات أن أكثر من 50% من المشاريع الاستثمارية المتوقفة في الجزائر[1]، يعود السبب فيها إلى مشكل التمويل فهو يعتبر المشكل الكبير والسبب الأول في توقف الاستثمارات السياحية، ويتعلق الأمر بخصوصيات الاستثمار السياحي من ضرورة وجود دراسات تقنية، وكذا أن المشروع الاستثماري في مجال السياحة يستغرق مدة طويلة قد تصل إلى خمس سنوات، وأيضا هذا النوع من المشاريع يحتاج إلى مدة معينة تصل إلى ثلاثة سنوات من تاريخ الاستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية وخلال هذه المدة تكون رؤوس الأموال مجمدة على شكل بنايات وتجهيزات، كذلك للاستثمارات الفندقية يمكن أن تكون لها ميزة الصناعة الثقيلة ذلك أن تكلفة إنجاز الفنادق الكبرى جد عالية وقيمة رأس المال مرتفعة، فمن خلال هذه المميزات فإنه يتطلب نظام تمويل خاص بكل نوع سواء المؤسسات الفندقية الصغير أو الكبيرة، حيث أن المؤسسات الفندقية الصغيرة تملك تجهيزات في وضع متدهور جدا، إضافة إلى عدم توفر أدنى شروط النظافة مما يجعل الأشخاص يبتعدون عنها.

هذه الوضعية المتدهورة لا تستجيب لمتطلبات الطلب السياحي في إطار المنافسة، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تدهور وضعية هذه المؤسسات هو نقص الأموال لتحسين وتنمية العروض السياحية، مما يستوجب توفير آلية لتمويل تجهيز هذه المؤسسات بما يوافق العصرنة، إلا أن المشاكل والإجراءات الكثيرة التي تبدو من العوائق المصنفة على التمويل من طرف الهيئات المالية، وكذا نسب الفوائد المرتفعة.

[1] Etat des projets d'investissements dans le secteur du tourisme au 1er trimestre 2012. Ministère du tourisme, juin 2012.

كما يمكن أن نعدد بعض العوائق المالية التي حالت دون ازدهار الاستثمار السياحي في الجزائر وهي:

- عدم اندماج السوق المالية الجزائرية في الأسواق المالية العالمية، وحداثة نشأتها إذا ما قورنت بالأسواق المالية للدول المجاورة.
- عدم فعالية النظام المالي من خلال عدم قدرته على التأقلم مع متطلبات المستثمرين بحيث هناك صعوبات في العمليات الجارية، إذ أن تحويل صك بنكي من وكالة إلى أخرى تابعة لنفس البنك يستغرق وقتا كبيرا.
- نقص التمويل الأجنبي عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية.

ثالثا: المشاكل الإدارية

مثله مثل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد عانى القطاع السياحي من وجود عوائق إدارية، حيث سجلت الجزائر سنة 2010 أكثر من 15% من المشاريع المتوقفة يعود السبب فيها إلى المشاكل الإدارية والبيروقراطية، حيث تكمن خصوصية النشاطات الخدماتية خاصة السياحية منها في كثرة الأشخاص الذين يمارسون نشاطهم في هذا القطاع واستعدادهم الكامل لخدمة الزبائن، غير أن القانون الأساسي للموظف الذي ظل لفترة طويلة نفس القانون الخاص لعمال القطاع السياحي العمومي، وبذلك فإن انعدام التحفيزات من بين أسباب ضعف إنتاجية ومردودية هذا القطاع، وبالتالي عدم نجاعة قدرات التنظيم والتطوير المرتبطة بهذا القطاع، وهذا في ظل احتكار القطاع العمومي على النشاطات السياحية، لذلك كان لابد على السلطات المعنية إخراجها من دائرة التسيير المركزي وإدراجها ضمن نظام جديد للتسيير، مع بقاء دور الدولة هو التنظيم، ومحاولة جلب المستثمرين لهذا القطاع.

المنتجات السياحية الواجب تنميتها في تيبازة:

حضي قطاع السياحة في الجزائر في السنوات الأخيرة بعناية من قبل السلطات العمومية لما رأوا فيه من مستقبل اقتصادي يحل محل بعض القطاعات حيث كرس في البرامج التنموية الوطنية التي شرعت الحكومة في تنفيذها لآجال مستقبلية.

في ظل إدراج الحكومة لأهداف من أجل التنمية السياحية والتي تتمثل في رفع قدرات الاستقبال السياحي، وهذا من خلال الزيادة في حجم الاستثمارات السياحية وبذلك خلق مناصب شغل جديدة، وأيضا زيادة المداخيل من العملة الصعبة، كان لابد من تحديد المنتجات السياحية الواجب تنميتها في تيبازة وهذا تبعا للطلب المتنوع والذي يمكن تلبيته من خلال تطوير هذه المنتجات في آن واحد والتي ندرجها كما يلي:

1- السياحة الشاطئية:[1]

وتم إدراج السياحة الشاطئية أساسا للتنمية السياحية في المدن الساحلية وهذا لعدة أسباب:

[1] المجلس الشعبي الوطني: مشروع القانون المتعلق باستغلال الشواطئ، سبتمبر 2012

– على المستوى العالمي تعتبر السياحة الشاطئية قاعدة الأنشطة السياحية باحتلالها المرتبة الأولى بصدارة بـ 80% من مجموع الطلب السياحي العالمي، ناهيك على أنها تعتبر المنتوج الأكثر مردودية في الصناعة السياحية.

– أغلبية السكان يتمركزون في شمال البلاد لذا فإن الطلب الداخلي على السياحة الشاطئية مرتفع جدا.

– توقيت العطل في موسم الصيف يرفع من شدة الطلب خاصة وأن السكان في المناطق الداخلية يرغبون هم أيضا في السياحة الشاطئية.

– الجالية الجزائرية في الخارج هي أيضا تقصد السياحة الشاطئية لقضاء عطلتها الصيفية.

– كذلك تظهر أهمية السياحة الشاطئية من خلال الطلب المتزايد للاستثمار في هذا المجال من قبل المستثمرين الجزائريين أو الأجانب.

2– سياحة المحاضرات والأعمال:

ويعد هذا النوع من السياحة من أوسع أنواع السياحة انتشارا في العالم، وهو يزداد أهمية بسبب النمو المتزايد للتنقلات التي تدخل في إطار الملتقيات والاجتماعات والأعمال.

وولاية تيبازة في إطار ما تشهد من انفتاح اقتصادي على العالم الخارجي وتكثيف النشاطات السياحية والاقتصادية والتجارية في الفترة الراهنة، فإن سياحة المحاضرات والأعمال بها مرشحة للنمو والتطوير، مما سيؤدي حتما إلى إحداث تدفقات سياحية معتبرة في المستقبل، هذا رغم محدودية قدرات الاستقبال وارتكازها في العاصمة وهي غير قادرة على تلبية الطلب بصفة كاملة.

3– سياحة الغابات:

والتي تعتبر سلاحاح ذو حدين، فمن ناحية تساهم في توفير فرص شغل لقاطني الجبال وما تساهم به من عائدات لهذه المناطق، وبذلك تساهم في وقف نزيف الهجرة الريفية، ومن ناحية اخرى فإنه يتطلب السيطرة على التدفقات المالية من اجل الحفاظ على البيئة، ويجب علينا أن ننظر أيضا في التأثير على السكان المحليين وثقافاتهم.

ففي ولاية تيبازة ظلت السياحة الجبلية حبيسة التهميش والإقصاء من لدن السياسات الموجهة للنهوض بالقطاع السياحي وبذلك أصبحت مشاكلها التنموية المحلية تطرح بحدة، خاصة افتقار الأوساط الريفية إلى بعض المرافق والبنيات التحتية الضرورية لتطوير هذا النشاط السياحي، كما أن هذا النوع من السياحة يفتقر إلى النصوص القانونية والتنظيمية القادرة على تأطيره.

4– السياحة الثقافية:

كما أشارت توقعات منظمة السياحة العالمية أن السياحة الثقافية في الجزائر ستمثل نسبة 70% من السياحة الجزائرية في السنوات المقبلة[1]، والثروات التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال تسمح لها بتقديم عرض سياحي ثقافي ثري

[1] الاقتصاد والأعمال، فرص الاستثمار في القطاع السياحي، عدد خاص نوفمبر 1999، ص:34.

ومتنوع من خلال استغلالها استغلالا مثاليا يسمح بتنمية سياحية مستدامة، وتطوير هذا النوع من السياحة في الجزائر يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

- هدف اقتصادي: من خلال تثمين واستغلال الإرث الثقافي للبلاد لأغراض تجارية.
- هدف اجتماعي: استخدام الإرث الثقافي كوسيلة لتحفيز أفراد المجتمع الجزائري للبحث في الثقافة بمختلف أنواعها.

الخاتمة:

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى أن السياحة قطاع اقتصادي مثله مثل باقي القطاعات، حيث عرف تطورا ونموا كبيرا عبر الأزمنة، كما أن تنوع أنشطة السياحة والسفر يجعل منها مجالا خصبا للأعمال والربح، فهي تدر مليارات الدولارات على اقتصاديات الدول التي تهتم بالصناعة السياحية.

وما وصلت إليه الجزائر من نتائج في قطاع السياحة لا يعكس ما تملكه من مقومات سياحية وموارد طبيعية وثقافية وتاريخية هائلة، حيث همش قطاع السياحة ضمن مخططات التنمية وكانت نسبة الاستثمارات السياحية في المراتب الدنيا، هذه الأخيرة تعاني من مشاكل تعيق سيرها وتتمثل في:

- مشكل العقار السياحي الذي عرف تطورا ملحوظا من خلال الأرقام المسجلة، هذا ما ساهم في توقف العديد من المشاريع الاستثمارية في السياحة.
- مشكل تمويل الاستثمارات السياحية من خلال عدم تقديم قروض طويلة المدى تتناسب مع طبيعة الاستثمارات السياحية وخصوصيتها، وكذا حداثة السوق المالية وضعفها.
- المشاكل الإدارية التي عرفت تزايدا في السنوات الأخيرة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. حازم الببلاوي ، دليل الرجل العادي إلى التعبير الاقتصادي ، دار الشروق، 1992.
2. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة، 2000.
3. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
4. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مدخل معاصر للإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
5. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 1999.

الدراسات والتقارير:

6. المجلس الشعبي الوطني: مشروع القانون المتعلق باستغلال الشواطئ، سبتمبر 2012.
7. تقرير عن توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب القطاعات منذ 2002 إلى غاية 2012 ، الديوان الوطني للسياحة.
8. مجلة الاقتصاد والأعمال، فرص الاستثمار في القطاع السياحي، عدد خاص نوفمبر 1999.

المراجع باللغة الأجنبية:

9. BOUGHABA ABDELLAH, Analyse et évaluation de projet, édition berti, Paris, 1998.
10. PIERRE DITERLIN , Paris. , L'Investissement
11. JEAN-PIERRE COURIAUX, Macro-Economie, Economica, Paris,1988
12. ATRICK EPINGARD – Investir face aux enjeux technologiques et informationnels, Edition ELLIPES, 1991.

Etudes et rapports :

13. Etat des projets d'investissements dans le secteur du tourisme au 1er trimestre 2012. Ministère du tourisme, juin 2012.